

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

يعني الواقع في الكتاب برسول A يعني الواقع من المحدث أما أنتما فلا تفقهان أبدا والإمام النووي أيضا صوبه أي الجواز وهو جلي واضح بل قال بعض المتأخرين إنه لا ينبغي أن يختلف فيه وقول ابن الصلاح إن المعنى فيهما مختلف لا يمنعه فإن المقصود إسناد الحديث إلى سيدنا رسول A وهو حاصل بكل واحد من الصفتين وليس الباب باب تعبد في اللفظ لا سيما إذا قلنا إن الرسالة والنبوة بمعنى واحد وعن البدر بن جماعة أنه لو قيل بالجواز في إبدال النبي بالرسول خاصة لما بعد لأن في الرسول معنى زائد على النبي وهو الرسالة إذ كل رسول نبي ولا عكس وبيانه أن النبوة من النبأ وهو الخبر فالنبي في العرف هو المنبأ من جهة A بأمر يقتضي تكليفا فإن أمر تبليغه إلى غيره فهو رسول وإلا فهو نبي غير رسول وحينئذ فالنبي والرسول اشتراكا في أمر عام وهو النبأ وإفترفا في الرسالة فإذا قلت فلان رسول تضمن أنه نبي رسول وإذا قلت فلان نبي لم يستلزم أنه رسول ولكن قد نازع ابن الجزري في قولهم كل رسول نبي حيث قال هو كلام يطلقه من لا تحقيق عنده فإن جبريل عليه السلام وغيره من الملائكة المكرمين بالرسالة رسل لا أنبياء .

قلت ولذا قيد الفرق بين الرسول والنبي بالرسول البشري .

وحديث البراء في تعليم ما يقال عند النوم إذ رد النبي A عليه إبداله لفظ النبي بالرسول فقال لا ونبيك الذي أرسلت تمنع القول بجواز تغيير النبي خاصة بل الاستدلال به لمجرد المنع ممنوع بأن ألفاظ الأذكار توقيفية فلا يدخلها القياس بل يجب المحافظة على اللفظ الذي جاءت به الرواية إذ ربما كان فيه خاصية وسر لا يحصل بغيره أو لعله أراد أن يجمع بين الوصفين في موضع واحد ولا شك أنه A نبي مرسل فهو إذن أكمل فائدة وذلك يفوت بقوله وبرسولك الذي أرسلت وأيضا فالبلاغة مقتضية لذلك لعدم تكرير اللفظ لوصف واحد فيه زاد بعضهم أو لاختلاف المعنى لأن برسولك يدخل جبريل وغيره من الملائكة الذين ليسوا بأنبياء